

دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 2012/1990

• أ. مروان حايدي.

الملخص:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، والمساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

من خلال دراستنا هذه اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بطريقة مباشرة وإيجابية على النمو الاقتصادي الجزائري، إلا أن هذا التأثير لا يرقى إلى المستوى المرغوب فيه؛ فباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1990-2012 جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- أن زيادة بنسبة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.14%.
- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
- أوضحت نتائج التحليل قصير المدى محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي دائم (التنمية المستدامة) في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، دالة الإنتاج، المتجهات ذات الانحدار الذاتي (var).

Résumé :

L'investissement étranger direct Peut réaliser à l'économie des pays d'accueil de nombreux avantages, car il joue un rôle important dans la lutte contre de nombreux problèmes économiques de ces pays et contribuer au développement des secteurs de l'industrie vitale comme l'agriculture, le tourisme et d'autres secteurs qui dépendent, pour leur réussite, en grande partie sur le succès des projets d'investissement.

Grâce à cette étude, nous avons constaté que l'impact de l'IDE donne un effet direct et positif sur la croissance économique algérienne, toutefois, cet effet ne se lève pas au niveau souhaité; en utilisant des données annuelles de la période 1990-2011 les résultats de l'étude sont les suivants:

- une augmentation de 1% des investissements directs étrangers (IDE) conduisent à une augmentation du PIB de 0,14%.
- Notre étude a indiqué l'existence d'une relation de causalité réciproque entre l'investissement direct étranger et le PIB.

• Les résultats d'une analyse à court terme a indiqué les limites de l'investissement étranger direct (IED) dans la réalisation du développement durable en Algérie.

Mots-clés: investissements directs étrangers, croissance économique, la fonction de production, les model autorégressive (var).

مقدمة.

يعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر «Investissement Direct Etranger» خلال التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت من الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م؛ هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على اقتصاديات هذه الدول.

تستهدف الدول النامية ومن ضمنها الجزائر تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بغية زيادة رفاهية مواطنيها وتحسين جودة الحياة لهم، إلا أن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الإستراتيجية الإنمائية للدولة، سوف يؤدي - فقط - إلى أن يعظم الاستثمار الأجنبي المباشر من منفعه، بصرف النظر عما تحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو المستقبلية له.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي الجزائري؟

الفرضيات:

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار اقتصادية إيجابية.
2. أدى عدم توافر المناخ الملائم إلى تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
3. أن التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه واحد (قطاع المحروقات)، يؤدي إلى عدم استمرار وتطور النتائج الإيجابية له.

أهداف البحث:

1. التعرف على التركيب والتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم القطاعات الجاذبة له، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي الجزائري.

2. تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الجزائري.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تعتمد الدراسة منهجيا على ثلاثة أنواع للتحليل الاقتصادي:

الأول: "الدراسة النظرية" من خلال المسح المكتبي والإطلاع على مختلف المراجع والمصادر العربية والأجنبية، وكذا الملتقيات والرسائل العلمية والمجلات ومواقع الانترنت، المتعلقة بالموضوع؛
والثاني: "التحليل الكمي المقارن عبر الزمن" وذلك بهدف تتبع تطورات حادثة في كل من متغيرات نموذج البحث عمليا، وسوف يتم ذلك من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، والبنك المركزي، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛

وأخيرا: يتعلق النوع الثالث "بالتحليل القياسي" حيث يتم استخدام الأساليب القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ونخص بالذكر نماذج ذات الانحدار المتعدد، والمتجهات ذات الانحدار الذاتي (var)، ودوال الاستجابة الدفعية (Fonctions De La Réponse D'impulsion) وأيضا تحليلا لتباين (Decomposition De La Variance)، مع استعمال برامج «Eviews» لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

نموذج البحث:

يشير تابع الإنتاج إلى أن حجم الإنتاج يتحدد بعاملين هما رأس المال (K) والعمل (L) ومجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة في عملية النمو. ويمكن التعبير رياضياً عن تابع الإنتاج بالشكل التالي: $Y = f(K, L)$

وفي هذه الحالة عند تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي سوف تتم إضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد طرحها من رأس المال المستثمر في الاقتصاد تجنبا لحداث مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، وكذلك سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي، بالنتائج المحلي الإجمالي (PIB) وهذا ما تعبر عنه العلاقة التالية:

$$PIB = f(K, L, IDE)$$

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

K: إجمالي رأس المال.

L: القوى العاملة.

IDE: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حدود البحث:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني، وحسب البيانات المتوفرة ستكون فترة الدراسة (من سنة 1990م إلى سنة 2012م).

هيكل البحث:

حتى يتم الإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث يتطلب هيكلة الدراسة وتقسيمها حسب رأينا إلى:

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه.

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثاً: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه.**1- مفهوم الاستثمار الأجنبي.**

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي، على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر. إذن يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة، لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات؛ وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار¹.

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة لهذا الأخير فقد تعددت التعاريف الخاصة به، والتي يمكننا أن نورد أهمها فيما يلي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حتى يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة"ⁱⁱ.

وحسب تعريف صندوق النقد الدولي "هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"ⁱⁱⁱ.

كما عرف أيضا على أنه "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسها الأساسي، أو الزيادة في رأس مال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر بها أمواله"^{iv}.

وبهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: قيام مستثمر أجنبي بتحويل رأس المال سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول، وكذا تحويل التقنية العالية في الإنتاج والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية إلى دولة أخرى غير دولته الأصلية، وذلك لغرض إنشاء مشروع طويل الأجل جديد أو المساهمة فيه، أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، سواء كان هذا المشروع في كلتا الحالتين صناعيا أو تجاريا أو خدميا، يملكه هذا المستثمر (عادة ما يكون شركة متعددة الجنسية) ملكية كلية أو جزئية، بشرط أن تكون حصته من إجمالي رأس مال المشروع لا تقل عن 10% (في حالة الملكية الجزئية)، ومن ثم يكون لديه الحق أي المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع جزئيا وتمرير القرارات التي تتخذ أهدافه، أو أن تكون لديه القدرة على التحكم الكلي في كل عمليات المشروع عندما تكون ملكيته لهذا الأخير ملكية مطلقة.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.3 - الشركات متعددة الجنسية.

تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل⁷. واستنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة فقد قدر سنة 2007 عدد الشركات متعدد الجنسيات بـ 79000 شركة، إلى جانب شركاتها المنتسبة الأجنبية (الفروع) (Les filiales étrangères) التي بلغ عددها 790000 شركة، و قد تجاوز رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 خمسة عشرة تريليون دولار^v.

2.3 - الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل مشروعات الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. كما أنه وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، حيث يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي^{vi}.

3.3 - الاستثمار المشترك.

هذا الشكل للاستثمار الأجنبي المباشر قدمت له مجموعة من التعاريف، نعرض بعضها منها من خلال ما يلي^{vii} : يرى كولدي (Kolde) "أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية... الخ". أما تيربسترا (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه". ويرى ليفجستون (Livingstone) في هذا الشأن "أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا".

4.3 - مشروعات أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه. كما وتجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج^{viii}.

4 - دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.4 - دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة: تتمثل مساهمات الاستثمار المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة في^{ix}:

- مساهمة الاستثمارات المباشرة في تطوير التمويل: إن المساهمة الحقيقية للاستثمارات تكمن في تحويل الأصول المعنوية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية يساعد لا محال في تطوير القطاع البنكي وهيكل تمويل الاستثمارات وكذلك تعبئة الموارد المحلية.

- مساهمات أخرى للاستثمار المباشر: تتمثل أهم المساهمات للاستثمار المباشر في أربع نقاط:

- عمليات الفروع تواكب تحويل التكنولوجيا، وذلك بوضع آلية متقدمة للإنتاج، ولكن أيضا لتسيير وتنظيم وحدات إنتاج الخدمات.

- الاستثمار المباشر لأجل إنتاج السلع والخدمات يواكب بصفة عامة خلق مناصب عمل.
- يعتبر عامل النمو لشركات المتعددة الجنسيات يحل محل الاستثمار المباشر التقليدي للعمليات خارج الدول لبعض الوظائف في إنتاج السلع والخدمات.
- حركة إعادة التموقع الصناعي، يثير المخاوف الكبرى للدول التجارية الأصلية، وتكون فرصة رائعة بالنسبة لاقتصاديات الجنوب.

2.4 - دوافع المستثمر الأجنبي:

- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.
- زيادة المبيعات حيث مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها.
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها: تقدم الحوافز الضريبية دائمة وغيرها^x.

ثانيا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تهدف دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى بيان حجمها، ومصدرها، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد. يوضح الجدول والشكل التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2012 كما يلي:

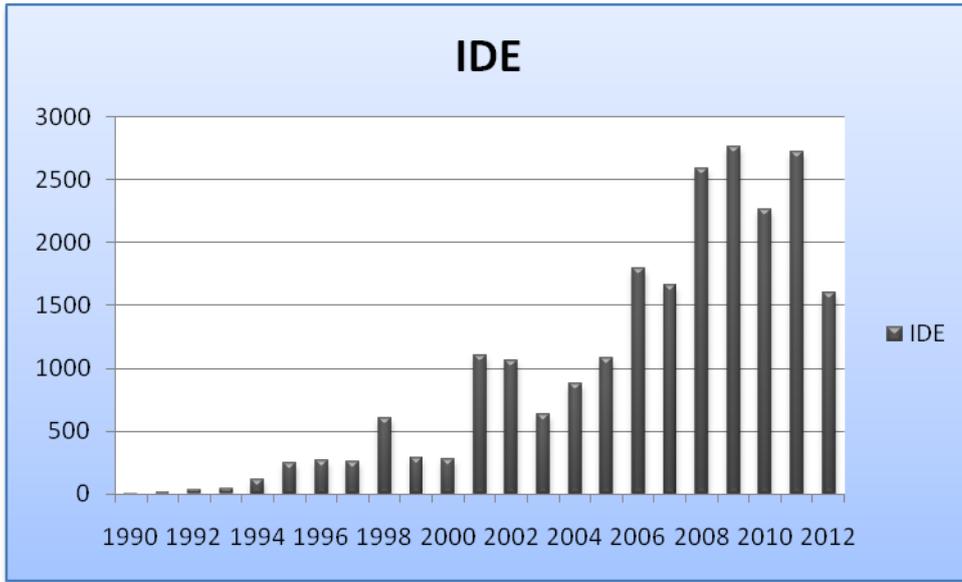
جدول رقم (1) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (1990 - 2012).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
القيمة	0.34	11.63	30	40	120	250	270	260	606.6	291.6	280.1	
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	1107.9	1065	633.7	881.9	1081	1796	1662	2594	2761	2264	2716.8	1601.5

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: www.banquemoniale.org

شكل رقم (1): تمثيل بياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (1990 - 2012).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (1).

يتضح من الجدول وشكل أعلاه دور الاستقرار السياسي للبلد في تحديد المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شهدت سنوات عدم الاستقرار السياسي والامني (1990-2000) قيم صغيرة جداً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء سنة 1998؛ لتشهد في الفترة (2001-2011) (فترة الاستقرار الامني في الجزائر) قيم معتبرة فاقت أغلبيتها المليار دولار أمريكي من سنة 2001 إلى 2005، لتزيد عن المليار والنصف المليار دولار أمريكي في سنة 2006 و 2007، أما في الفترة (2008-2012) فقد عبرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل سنة من هذه الفترة المليارين دولار أمريكي إلا في سنة 2012 فنلاحظ تراجع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انخفض بنسبة 41% مقارنة بسنة 2011.

2. القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

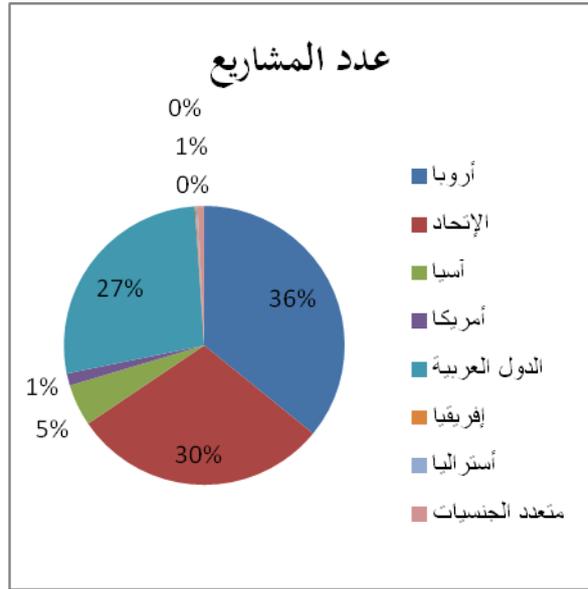
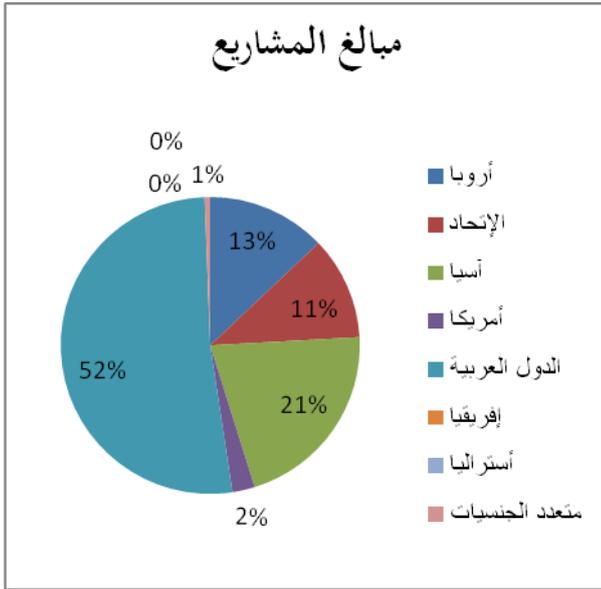
تحددت المشاريع الأجنبية خلال الفترة (2002-2012) بـ 451 مشروعاً، بتكلفة استثمارية إجمالية تقدر بـ (2 164 378 مليون دج)، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية على النحو الموضح في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (2): عدد وقيم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002 - 2012).

المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع	الإقليم
313 200	230	أوروبا
272 550	190	الإتحاد
512 196	31	آسيا

58 821	9	أمريكا
1 258 036	174	الدول العربية
4.510	1	إفريقيا
2.974	1	أستراليا
14 641	5	متعدد الجنسيات
2 164 378	451	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz



شكل رقم (2): تمثيل بياني لعدد وقيم المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002 - 2012)
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2).

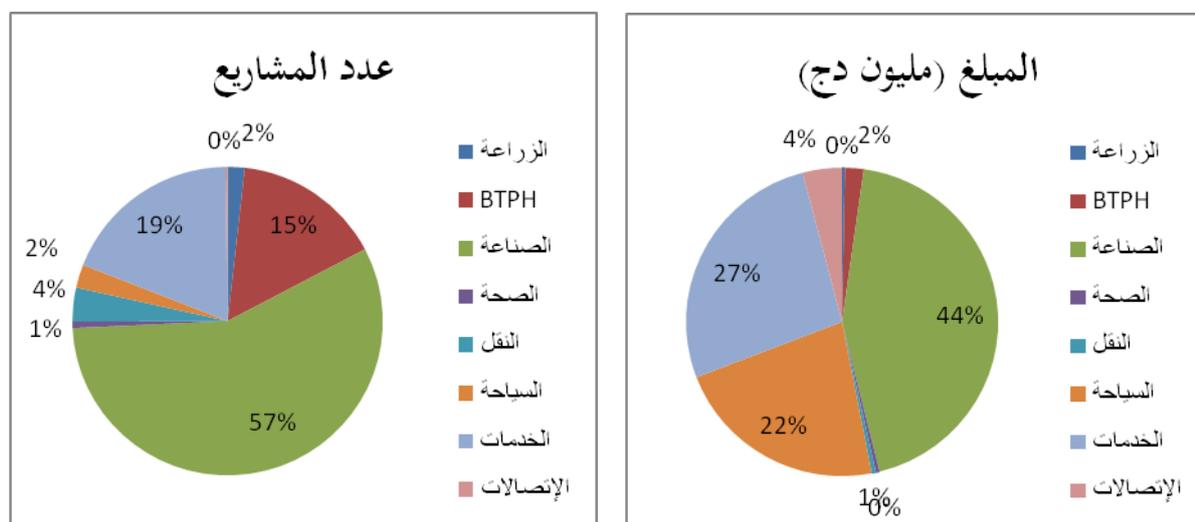
نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) أن الدول الأوروبية ودول الاتحاد تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، لكن ومن حيث قيمة المشاريع وهو الأهم تحتل الدول العربية المرتبة الأولى وذلك بمبلغ يقدر بـ (1258036 مليون دج)، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من آسيا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر بـ (512196 مليون دج)، وتليها الاستثمارات المتدفقة من أوروبا بـ 264 مشروع بما يعادل (313200 مليون دج)، وهذا يعود إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية ومن أهمها فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا؛ وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة بمبلغ يقدر بـ (58821 مليون دج)، أما الاستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا، أستراليا وكذا مشاريع متعددة الجنسيات تحتل المراتب الأخيرة بمشروع واحد لكل من إفريقيا وأستراليا، و5 مشاريع لمتعددة الجنسيات.

وفيما يلي جدول وتمثيل بياني يوضح توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط:
جدول رقم (3): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	8	1,77%	6.533	0,30%
BTPH	70	15,52%	41 981	1,94%
الصناعة	257	56,98%	949 710	43,88%
الصحة	3	0,67%	8.589	0,40%
النقل	16	3,55%	9 351	0,43%
السياحة	11	2,44%	481 321	22,24%
الخدمات	85	18,85%	578 393	26,72%
الاتصالات	1	0,22%	88 500	4,09%
المجموع	451	100%	2 164 378	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

شكل رقم (3): تمثيل بياني لمشاريع المستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3).

يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) أن التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين

الأجانب، حيث يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة المشاريع معا بمبلغ يقدر بـ (949710 مليون دج) بما يعادل 257 مشروع، في حين يحتل قطاع الخدمات والسياحة المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بمبلغ يقدر بـ (578393 مليون دج) و (481321 مليون دج) بما يعادل 85 و 11 مشروع، أما قطاع الاتصالات، البناء والأشغال العمومية، النقل، الصحة والزراعة، فيمكن القول أنها ليست مهمة بشكل كبير للمستثمر الأجنبي.

ثالثا: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

1- التعريف بالمتغيرات.

➤ **الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد؛ الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في الجزائر خلال فترة زمنية معينة. (معبّر عنها بالدولار الأمريكي).

➤ **إجمالي نسبة تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) (KR):** هي نسبة مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات، معبر عنها بنسبة من الناتج المحلي الجمالي.

➤ **إجمالي رأس المال (K) = الناتج المحلي الإجمالي (PIB) × إجمالي نسبة تكوين رأس المال (% (KR).**

➤ **عنصر العمل (L):** سوف تعدد الدراسة على حجم القوى العاملة (عدد العمال) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي.

➤ **الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE):** هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة، والبيانات (معبّر عنها بالقيمة للدولار الأمريكي).

➤ **ε: حد الخطأ.**

2- النموذج القياسي:

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1995-2012)؛ وسوف يتم تقدير دالة باستخدام رأس المال والعمل والاستثمار الأجنبي المباشر كعوامل الإنتاج.

$$PIB = f(K, L, IDE, \varepsilon) \quad (1)$$

ويمكن كتابة المعادلة على الصيغة التالية:

$$PIB = A K^{\alpha 1} L^{\alpha 2} IDE^{\alpha 3} e^{\varepsilon} \quad (2)$$

$$\alpha 1 + \alpha 2 + \alpha 3 = 1 \quad \text{حيث:}$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (L) نحصل على:

$$\dots\dots\dots(3) \frac{PIB}{L} = \frac{A K^{\alpha 1} L^{\alpha 2} IDE^{\alpha 3} e^{\varepsilon}}{L}$$

ومنها

$$PIB * L^{-1} = (A K^{\alpha 1} L^{\alpha 2} IDE^{\alpha 3} L^{-1} e^{\varepsilon}) \dots\dots\dots (4)$$

والتي يمكن كتابتها بالصيغة:

$$PIB * L^{-1} = A K^{\alpha 1} L^{\alpha 2} IDE^{\alpha 3} L^{-\alpha 1 - \alpha 2 - \alpha 3} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(5)$$

وبعد إعادة الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$\frac{PIB}{L} = A \left(\frac{k}{L}\right)^{\alpha 1} \left(\frac{IDE}{l}\right)^{\alpha 2} \mu \dots\dots\dots(6)$$

يرى انترليقاتور (intriligator) أن هذا النموذج قد يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين، والذي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة، لا تساعد على اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والذي يعني وجود ترابط بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع، مما يعطي قوة تفسير النموذج على الرغم من انخفاض أهمية المتغيرات حسب اختبار t، حيث يصبح القرار المتخذ لقبول الفرض الصفري أو رفضه غير صحيح، بالإضافة إلى حساسية النموذج لتغير صغير في البيانات^{xi}.

ويادخال (log) على المعادلة رقم (6) تصبح:

$$\log\left(\frac{PIB}{L}\right) = \log(A) + \alpha 1 \log\left(\frac{K}{L}\right) + \alpha 2 \log\left(\frac{IDE}{l}\right) \mu \dots\dots\dots (7)$$

3- دراسة استقرار البيانات.

كما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبداً باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام كل من: الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور الوحيدة (ADF).

في هذا الصدد، وبعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike، أوضحت نتائج الجدول أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المحسوبة أكبر القيمة المطلقة لقيم الدرجة من اختباري ADF، ومنه نستنتج أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة، باستثناء $\log(K/L)$ حيث تشير نتائج أن هذا المتغير مستقر في الفرق الأول.

جدول رقم (4): دراسة استقرار المتغيرات

ADF				LAG	المتغيرات
مستوى الثقة الاستقرار	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الحرية		
عند المستوى %5	H(1)	- 5.64	- 3.02	1	Log(PIB/ L)
عند المستوى %5	H(1)	-4.52	- 3.02	1	Log(IDE/ L)
عند الفرق الأول %5	H(1)	-7.93	- 3.04	1	Log(K/L)
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews					

4- تقدير النموذج الانحدار المتعدد.

الآن وبعد التأكد من استقرار البيانات تقوم الدراسة بتقدير العلاقة بين المتغير التابع $\log(\text{PIB}/L)$ والمتغيرات المستقلة $\log(\text{IDE}/L)$ و $d(\log(K/L))$ ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، والتي تشير نتائجها على ما يلي:

Estimation Equation:

=====

$$\text{LOG_PIB_L} = C(1)*\text{LOG_IDE_L} + C(2)*D_LOG_k_L + C(3)$$

Substituted Coefficients:

=====

$$\text{LOG_PIB_L} = 0.143560450848*\text{LOG_IDE_L} + 0.222543303067*D_LOG_k_L - 1.4664456178$$

إذن بالرجوع إلى قيم المعادلة يتضح الأثر الإيجابي للمتغيرات قيد الدراسة، حيث يظهر من النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي بـ (0.14)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1 دينار

جزائري، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.14 دينار جزائري، وهو اثر ايجابي ومهم، كما تشير النتائج إلى الأثر الايجابي والمعتبر للتغير في رأس المال الإجمالي على الناتج (0.22) لاعتماد الكبير لهذا الأخير على السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج.

5- متجهة الانحدار الذاتي والعلاقة السببية للمتغيرات.

إن استقرار البيانات يدفع بنا إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات عن طريق الانحدار الذاتي (var)، لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث يقوم الاختبار بتفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، وتعتبر جميع المتغيرات داخلية، لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بتقدير هذا النموذج واستخدام نتائج هذا الاختبار لتحديد دالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين ومن ثم تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات.

يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن: $X_t = [\log(PIB/L)_t, \log(IDE/L)_t, d(\log(K/L))_t]$ هو متجه المتغيرات الداخلية (يجب أن تكون المتغيرات مستقلة)

m: عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC). إذ جاءت نتائج الاختبار أن عدد التأخرات في هذا النموذج يقدر بفترة زمنية واحدة كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (5): تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

VAR Lag Order Selection

Criteria

Endogenous variables: LOG_PIB_L

LOG_IDE_L D_LOG_k_L

Exogenous variables: C

Sample: 1990

2012

Included observations: 21

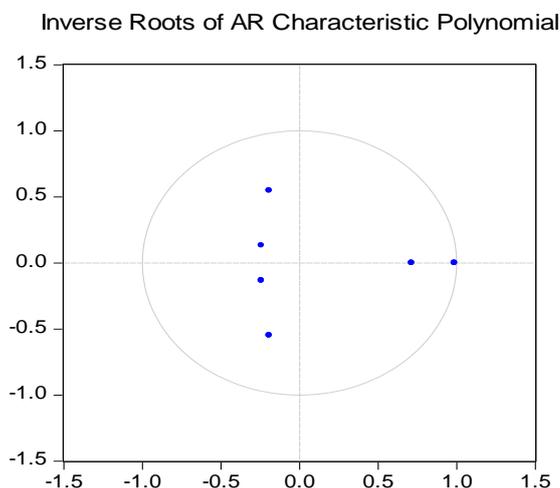
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26.51460	NA	1.91e-05	2.351460	2.202100	2.322303
		66.8248	7.34e-	-	-	-
1	68.28015	8*	07*	5.628015*	5.030575*	5.511388*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

ومن خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition)، إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل رقم (4): دائرة وحدة المعاملات.

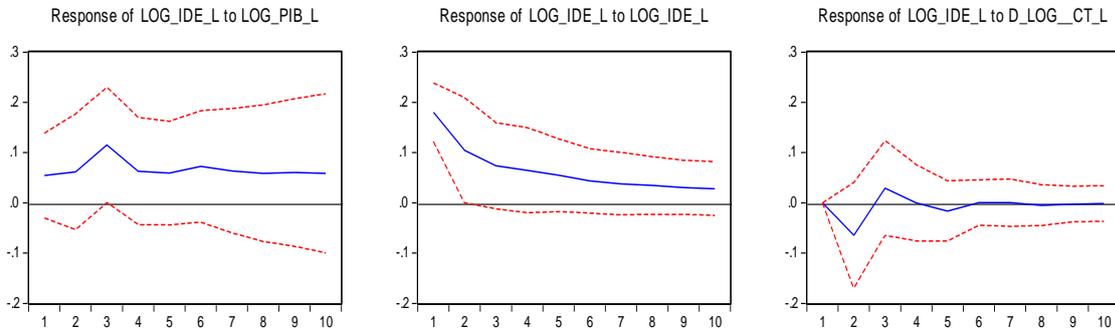


المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج eviews

6- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات والمبينة الشكل رقم (6)، فإن حدوث صدمة (تغيير مفاجئ) إيجابية واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر مقدرة بـ 0.2% أو بـ (0.2 دينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط فقط، غير أن هذا المضاعف صغير و يقدر بحوالي 0.12% كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. ليعاود الناتج المحلي الأجنبي في الانخفاض إلى أن يصل للمستوى الذي كان عليه في الفترة الأولى، أي أن السياسة الجزائرية المنتهجة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تحقق نمو اقتصادي لفترة طويلة (التنمية المستدامة)، وذلك لاهتمامها بحجم الاستثمارات وسرعة تدفقها فقط، دون البحث على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن لمختلف القطاعات والأنشطة، ومساهمتها في تكوين جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة.

شكل رقم (5): تقديرات دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج eviews.

7- اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات وتحليل التباين.

لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم توظيف اختبار جرانجر للعلاقة السببية (Granger Causality Tests)، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

جدول رقم (6): اختبار جرانجر للعلاقة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1990 2012

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-	Statistic Prob.
LOG_IDE_L does not Granger Cause		6.6727	
LOG_PIB_L	22	0	0.0188
LOG_PIB_L does not Granger Cause		5.7823	
LOG_IDE_L	7		0.0272
LOG_k_L does not Granger Cause		7.0469	
LOG_PIB_L	22	2	0.0161
LOG_PIB_L does not Granger Cause		0.2515	
LOG_k_L	7		0.6221
LOG_k_L does not Granger Cause		3.1743	
LOG_IDE_L	22	0	0.0917
LOG_IDE_L does not Granger Cause		6.2412	
LOG_k_L	5		0.0224

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج eviews

حسب الجدول أعلاه يبين الجدول التالي اتجاه العلاقة بين المتغيرات:

جدول رقم (7) : اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

PERCENTAGE OF THE	EXPLAINED BY SHOCKS IN:		
	YEARS	Log(PIB/L)	Log(IDE/L)

اتجاه العلاقة السببية	
وجود علاقة سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.	\longleftrightarrow PIB \longleftrightarrow IDE
وجود علاقة سببية من رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	\longleftarrow K \longleftarrow PIB
وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي رأس المال.	\longleftrightarrow IDE \longleftrightarrow k

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم(6).

تشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن كلاهما يؤثر في الآخر، فعندما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد معه الناتج المحلي الإجمالي، وعندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتجه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي رأس المال من هذا الأخير، كما تشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي رأس المال.

من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير $\log(\text{PIB}/L)$ ، والذي يعود على الخطأ في المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج، ومقدار التباين الذي يعود على المتغير التابع نفسه، تقوم الدراسة بتوظيف تحليل التباين بناء على نتائج متجهة الانحدار الذاتي، والتي دلت على أن مكونات التباين للإنتاج تتأثر بشكل قليل بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي رأس المال، حيث ساهموا بـ (3.32% و 0.77%) على التوالي في الفترة (6)، وحتى بعد (10) فترات زمنية شرحت هذه المتغيرات (6.22% و 0.544%) من مكونات التباين كما هو مبين في الجدول التالي:

FORECAST ERROR OF:				
Log(PIB/L)	2	98.09501	0.833782	1.071211
	6	95.89659	3.327039	0.776367
	10	93.23649	6.219132	0.544373

جدول رقم (8): تحليل تباين الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج eviews.

الخاتمة.

مازالت الجزائر تواصل جهودها من جلب الاستثمارات الأجنبية ذلك بالخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية وخاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية، على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، وتنوع القطاعات الاقتصادية، فالجزائر تمتلك مؤهلات وعناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي وخاصة قطاع المحروقات، وهذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين.

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة لإجمالي رأس المال، إلا أن تأثيره ايجابي (صحة الفرضية الأولى)، حيث أشارت نتائج الاختبار القياسي أن زيادة بنسبة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.14%.
- محدودية تأثير الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، فلا زال اهتمامه بهذا القطاع كبيراً، متجاهلاً القطاعات الأخرى (صحة الفرضية الثانية).
- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
- أوضحت نتائج التحليل قصير المدى محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي دائم (التنمية المستدامة) في الجزائر (صحة الفرضية الثالثة).

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- يجب على حكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.

- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع.
- دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الإستراتيجية الإنمائية للدولة.

- ⁱ زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، الجزائر، 2005، ص 4.
- ⁱⁱ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 19.
- ⁱⁱⁱ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.
- ^{iv} أوغيل نعيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 04.
- ^v مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2008، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2008، ص 05.
- ^{vi} عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص 242.
- ^{vii} عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 15-16.
- ^{viii} عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.
- ^{ix} Charles Albert Michalet, L'Investissement Direct: Capitaux ou Activités : le Budget au Marché, ministre de finances, Alpha Editions, Algérie, 2004, pp 61/63.
- ^x محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 28.
- ^{xi} Intrigator Michael, Econometric Model, Technique And Application, prentice hall, inc, pp 268.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998.
4. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- أوغيل نعيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 2- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1970-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 3- زياد محمد عرفات أبو ليلى، اثر الاستثمار الأجنبي والمستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة (1976-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

ثالثاً: المجالات

- 1- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، 2004، سبتمبر، المجلد 03، العدد 11.
- 2- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، الجزائر، 2005.

رابعاً: ملتقيات

- 1- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيئي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل. المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، نوفمبر 2008.
- 2- إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.

خامساً: التقارير

- 1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2008، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2008.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. www.banquemonddiale.org
2. www.andi.dz
3. www.imf.org
4. www.ons.dz

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Charles Albert Michalet, **l'Investissement Direct: Capitaux ou Activités : le Budget au Marché**, ministre de finances, Alpha Editions, Algérie, 2004, pp 61/63.
2. Intrigator Michael, **Econometric Model: Technique And Application**, prentice hall, inc, pp 268.